الدور الدولي في محاربة الارهاب في العراق... روسيا أنموذجاً

أ.م.وليد حسن محمد*
awaleed2008@yqhoo.com

الملخص:

تعرض البحث الى الجهود الدولية الرامية لمواجهة الارهاب، والقضاء عليه بواسطة التوصل الى اتفاقيات دولية وقرارات أممية تحد من هذه الظاهرة، مروراً بما يتعرض له العراق من ارهاب وعدوان يستهدف امنه وشعبه ووحدته الوطنية، والدور الدولي بدعم العراق في مقاومته للإرهاب، وتشكيل التحالف الدولي العسكري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن تعهدات اطراف التحالف والمجتمع الدولي بدعم العراق في حربه ضد الارهاب والمتمثل الآن بما يسمى بـ(الدولة الاسلامية في العراق والشام)، وتناول البحث وسلط الضوء على الدور الروسي في دعم العراق ومساندته في حربه ضد الارهاب، كون ان روسيا الاتحادية تُعد احد الأقطاب الدولية المهمة الداعمة للعراق، والتي ترتبط معه بعلاقات متطورة، واتفاقات وتعهدات تسليحية مهمة.

المقدمة:

يحتل موضوع (الإرهاب) حيزاً كبيراً من اهتمام المجتمع الدولي بمختلف مكوناته: دولاً، ومنظمات، وهيئات، ووكالات، لما تشكله هذه الظاهرة من خطر جسيم على المجتمعات الانسانية، وبما تخلفه من ضياع للأمن، وتدمير للممتلكات، وانتهاك للحرمات والمقدسات،وقتل للمدنيين الآمنين وخطفهم وترويعهم، وتهديد لحياتهم، وفي العراق يأخذ هذا الموضوع بُعداً أكثر أهمية بحكم معاناة العراقيين، وتعرضهم لمختلف صور الجرائم الإرهابية، وتحت مسميات وذرائع مختلفة عرضت سلامة المجتمع وأمنه للخطر، وألقت الرعب في نفوس المواطنين، وألحقت الضرر

* مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

بالاقتصاد، والبيئة، والمنشآت، والأملاك العامة والخاصة، وعرقلة ممارسة الحياة الطبيعية في أجزاء كبيرة من الوطن، ولا شك ان البحث في مفهوم الإرهاب يتطلب دراسته من جوانبه المختلفة، غير أن بحثنا هذا سيقتصر على تمهيد لتحديد مفهومه وتعريفه، كونه يشكل ظاهرة قانونية على الصعيدين: الدولي والداخلي أهملت العديد من الدول العربية والإسلامية معالجتها، ومكافحتها عندما كانت في المهد، فاستفحل شأنها، فضلاً عن تطور ظاهرة الارهاب الدولي وتحولها الى خطر حقيقي يهدد المجتمع الدولي.

وتقوم فرضية الدراسة على ان المواقف الدولية المعلنة لمكافحة الارهاب في العراق، ما كانت تتخذ ونبرز الى العلن بقرارات سياسية ومواقف واجراءات عسكرية، ما لم يقتنع المجتمع الدولي بخطورة الارهاب والإرهابيين الموجودين على الساحة العراقية على دولهم وكياناتهم السياسية وأمن ومستقبل شعوبهم، وتجيب الاشكالية على تساؤلات عدة في مقدمتها: ماذا يجب على المجتمع الدولي القيام به للقضاء على الارهاب المتصاعد في العراق وسوريا، وما هي الوسائل الفاعلة لمنع انتشاره وتمدده الى دول وساحات أخرى، وما هي الخطوات الواجب اعتمادها لحماية المجتمع الدولي من خطر الارهاب الداهم الى داخل الدول المختلفة وفي مقدمتها الدول الغربية.

وقد تم تناول هذه الدراسةبواسطةمباحث عدة: وهي:

المبحث الأول :دور المجتمع الدولي في محاربة الارهاب،ويتعرض الباحث عن طريق هذا المبحث الى الجهودالدوليةالراميةلمواجهةالارهاب، والعمل على محاربته بواسطة التوصل الى اتفاقيات دولية وبرتوكولات وقرارات أممية تحد من هذه الظاهرة، مروراً بما يتعرض له العراق من ارهاب وعدوان يستهدف امنه وشعبه ووحدته الوطنية،

وتناول **المبحث الثاني** :الدعم الدولي للعراق في محاربته للإرهاب، ويتضمن تشكيل التحالف الدولي العسكري بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، وتعهدات اطراف التحالف والمجتمع الدولي بدعم العراق في حربه ضد الارهاب، والمتمثل الآن بما يسمى بـ(الدولة الاسلامية في العراق والشام، والمؤتمرات والقرارات الدولية الداعمة للعراق في حربه ضد الارهاب، وتعرض الباحث في **المبحث الثالث**: الى المواقف الروسية الداعمة للعراق في محاربته للارهاب، كون روسيا الاتحادية تُعد احد الأقطاب الدولية المهمة الداعمة للعراق، والتي ترتبط معه بعلاقات تعاون وتسليح مهمة،

وقد خلص البحث الى خاتمة واستنتاجات أشرت أهم النقاط التي توصل اليها الباحث عن طريق دراسته.

تمهيد:تعريف الارهاب:

استُعملَت كلمة (الإرهاب) في الاعلام والأدب السياسي والعلاقات الدولية المعاصرة، وأسيء استخدامُها، واستُعملَت بنحو تعسفي لحالات لا تمت بمعناها. ولعل مفهوم أو مصطلح، (الإرهاب/TERRORISM) هو من أكثر المفاهيم التي كانت وما زالت عرضة للتلاعب، والاستخدام المزدوج من أطراف كثيرة، في مقدمتها: الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وإسرائيل وكثير من الأنظمة التسلطية والتعسفية والدكتاتورية، والتي تحاول تطويع هذا المفهوم، واستخدامه ذريعة للبطش بالمناوئين والمعارضين، والتنكيل بحركات التحرر الوطنية الرازخة تحت الاستعمار والاحتلال والظلم والعبودية..وقد اختلف الباحثون في تعريف (الإرهاب) وتأريخ ظهوره، ومنهم من أهمل مسألة التعريف تلافياً لصعوبته وتشعبه، مكتفياً ببحث ظاهرة الإرهاب، وسرد خصائصها وصورها، في حين سعى البعض الى: وضع تعريف محدد وجامع، فكان أن برزت العديد من التعاريف التي تحوي بعض عناصر الإرهاب، والتي من الممكن أن تكّون أساساً في تحديد مفهوم هذه الظاهرة(١).

ويشكل تعريف (الارهاب) احدى المشكلات الرئيسة التي واجهت وما تزال تواجه المجتمع الدولي، وعلى الرغم من انتشار الأعمال الإرهابية، وكثرة تداول لفظ (الارهاب) في وسائل الإعلام او داخل المجتمعات والأفراد، فما يزال يكتنف هذا المصطلح الغموض، فضلا عن اثارته للجدل والنقاش على الصعيد الدولي، ويرجع ذلك الى: اختلاف وجهات النظر تبعاً لإتجاهات المواقف السياسية للأطراف المتنازعة من جهة، والمصالح المشتركة بين الدول من جهة أخرى،

---

١. د. مازن ليلو راضي، وكريم مزعل، الارهاب والمقاومة في القانون الدولي والداخلي،موقع بنت الرافدين على الرابط:
http://brob.org/old/bohoth/bohoth/bohoth050.htm

وغالباً مايأخذ التعريف صور الأحكام الشخصية، ويبتعد عن الموضوعية، فما يعدُه البعض عملاً ارهابياً يستوجب الادانة، يراه البعض الآخر عملاً وطنياً يستحق الدعم والتشجيع(**١**).

ويذكر مؤلفاكتاب "المفاهيم الأساسية للعلاقات الدولية" التعريف الآتي للإرهاب بأنه:(استخدام للعنف، مقصود وغير قابل للتنبوء، ويكون الارهاب الوسيلة التي يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات)(**٢**)،فيما يرى البعض بأنه:"الاستعمال العمدي والمنظم لوسائل من طبيعتها اثارة الرعب بقصد: تحقيق أهداف معينة"، ومنهم من يعُده: "الاستعمال العمدي للوسائل القادرة على احداث خطر عام" ، وكما يمكننا تعريفه أيضاً بأنه: أي عمل يهدف إلى: ترويع فرد أو جماعة أو دولة بغية تحقيق أهداف لا تجيزها القوانين المحلية أو الدولية.

المبحث الأول : دور المجتمع الدولي في محاربة الارهاب:

عرف المجتمع الدولي ظاهرة التنظيمات الارهابية المتشعبة والمنتشرة في دول عدة، وأصبح بعض هذه التنظيمات يمتلك امكانيات وقدرات تدميرية وتسليحية كبيرة قد تفوق إمكانيات دول صغيرة، الأمر الذي عُدَ تحدياً مهماً وخطراً حقيقياً أمام سيادة واستقلال الدول، وبات موضوع الارهاب وكيفية مواجهته هما الشعل الشاغل لرجال السياسة والأمن والفكر في كل الدول والمجتمعات(**٣**).

وعُدَ أول ظهور للأعمال الارهابية على يد منظمة (الأرض والحرية) بروسيا في العام ١٨٧٦، وظهرت منظمات ارهابية أخرى تمارس أعمال الخطف والقتل والتفجير في دول عدة: كالولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا وألمانيا واليابان واسبانيا وايرلندا(**٤**)، فضلاً عن الأعمال العدوانية التي

---

١. هبة الله أحمد خميس بسيوني، الإرهاب الدولي، أصوله الفكرية وكيفية مواجهته، الدار الجامعية– الاسكندرية، ٢٠٠٩، ص ٦٣.

٢. مارتن فريفيش، وتيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨، ص ٤١..

٣. فتوح ابو دهب هيكل، التدخل الدولي لمكافحة الارهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، أبو ظبي، ٢٠١٤، ص ٧و ص٢٧.

٤. ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى بوتين،ط٢، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣، ص ٢١٨.

ارتكبتها العصابات الصهيونية ضد ابناء الشعب الفلسطيني قبل قيام دولة اسرائيل في العام ١٩٤٨، وأهتم المجتمع الدولي بموضوع الارهاب ومكافحته، ولذلك فقد أعد الكثير من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإرهاب، منها ما تم إبرامه في عهد عصبة الأمم، ولعل اتفاقية (جنيف) لمنع ومقاومة الارهاب لعام ١٩٣٧، كانت اول محاولة على المستوى الدولي، فقد دعت الى انشاء محكمة جنائية دولية تنظر في قضايا الارهاب، وعرفت الاعمال الارهابية بأنها: الوقائع الاجرامية الموجهة ضد دولة، وهدفها او طبيعتها هو: اثارة الرعب لدى شخصيات محددة في مجموعات أو في الجمهور، وعلى أي حال فان هذه الاتفاقية لم تصبح نافذة المفعول لعدم إقرارها الاَ من دوله واحدة، وقد اعقبت هذه الاتفاقية العديد من المعاهدات الدولية الخاصة بأشكال محددة من الارهاب، منها: اتفاقية (طوكيو) الخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات، والموقعة بتاريخ ١٩٦٣/٩/١٤، واتفاقية (لاهاي) بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٦، واتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الاعمال غير المشروعة، والموجهة ضد سلامة الطيران المدني الموقعة في ١٩٧١/٩/٢٣، وعملت الأمم المتحدة في العام ١٩٧٢، إلى إضافة لفظ دولي (International) إلى كلمة (إرهاب Terrorism)، وإنشاء لجنة متخصصة لدراسة الدوافع والأسباب الكامنة وراء العمليات الإرهابية، والتي عرفت بقولها: "إن الإرهاب الدولي يُعد عملاً من أعمال العنف الخطرة أو التهديد به، يصدر من فرد سواء كان يعمل بمفرده أم بالاشتراك مع أفراد آخرين، ويوجه ضد الأشخاص أو المنظمات أو الأمكنة أو وسائل النقل والمواصلات أو ضد أفراد الجمهور العام، بقصد تهديد هؤلاء الأشخاص أو التسبب في جرحهم أو موتهم أو تعطيل فعاليات هذه المنظمات الدولية أو التسبب في إلحاق الخسارة أو الضرر أو الأذى بهذه الأمكنة أو الممتلكات أو بالعبث بوسائل النقل والمواصلات، بهدف: تقويض علاقات الصداقة بين الدول أو بين مواطني الدول المختلفة، أو ابتزاز تنازلات من الدول، كما أن التآمر على ارتكاب أو محاولة ارتكاب أو الاشتراك في ارتكاب أو التحريض العام على ارتكاب الجرائم يشكل جريمة الإرهاب الدولي"، كما أن لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة التي تقوم بتقنين الجرائم المخلة بأمن وسلام الإنسانية، قد قدمت في المادة التاسع عشرة من المشروع، التعريف الآتي للإرهاب: "الإرهاب هو كل نشاط

إجرامي موجه إلى دولة معينة، ويستهدف إنشاء حالة من الرعب في عقول الدولة أو أي سلطة من سلطاتها أو جماعات معينة منه. ومن الاتفاقيات والبروتوكولات التي اصدرتها الأمم المتحدة، البروتوكول الملحق باتفاقية مونتريال في ١٠/٥/١٩٨٤، واتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار في العام ١٩٨٢، فيما يتعلق بالقرصنة البحرية، واتفاقية مكافحة العمليات الارهابية بواسطة المتفجرات في ١٥/١٢/١٩٩٧، والتي نصت على انه: ((يرتكب جريمة كل شخص يقوم عمداً وبصورة غير مشروعة على تسليم أو وضع أو تفجير قذيفة قاتلة في مكان عام أو ادارة رسمية،منشآت عامة، وسيلة نقل أو بنية تحتية بقصد: التسبب بوفاة اشخاص أو اضرار مادية بالغة الخطورة لايقاع التخريب، والحاق خسائر اقتصادية جسيمة والارتكاب أو محاولة الارتكاب أو الاشتراك أو التدخل))، كما جاء في اتفاقية منع تمويل الارهاب التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩/١٢/ ١٩٩٩، الآتي: ((يشكل جرماً قيام أي شخص بأي وسيلة،وبصورة غير مشروعة وقصداً بجمع الاموال بهدف استعمالها مع العلم لارتكاب جرم من جرائم الارهاب، وكل عمل يرمي الى: قتل او جرح مدني وشخص لا يشترك في اعمال حربية))(**١**).

وفي كانون الثاني/ يناير من العام ١٩٩٢، عقد مجلس الأمن الدولي أول اجتماع من نوعه لرؤساء الدول والحكومات لوضع جدول أعمال المجلس لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وفي هذا الاجتماع عبر(الرؤساء،ورؤساء الحكومات) عن قلقهم العميق بشأن الأنشطة التي تمارسها الجماعات الارهابية عبر العالم، مؤكدين حاجة المجتمع الدولي للتعامل الحقيقي مع مختلف أشكال هذه الأنشطة، بعدها فرض المجلس عقوبات اقتصادية على بعض الدول المتهمة بممارسة او دعم الارهاب.

وبالرغم من أن السلوك الدولي في مجال محاربة الارهاب، لكونه يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، يعود الى حقبة السبعينات من القرن الماضي، إلا انه لم يحظ بالزخم والتأثير في قضايا السيادة الوطنية والاستقلال السياسي إلا بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١(**٢**)، فقد عمل المجتمع الدولي على محاصرة الأنشطة الارهابية لكونها تُعَد تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وقد

١. د. مازن ليلو راضي، وكريم مزعل، الارهاب والمقاومة في القانون الدولي والداخلي، مصدر سبق ذكره.
٢. فتوح ابو الدهب هيكل، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

مهدت العقوبات الدولية الطريق لظهور مواقف دولية أعمق أثراً تجاه الارهاب ومصادره، وعُدَت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠١، الدافع الأكبر لبروز اجماع دولي لإدانة الارهاب، ولاسيما الهجمات الارهابية التي استهدفت مواقع عدة في الولايات المتحدة الأمريكية خلفت آلاف الضحايا، ففي اليوم التالي لهذه الهجمات، أي في يوم ١٢ ايلول/سبتمبر تبنى مجلس الأمن الدولي القرار (١٣٦٨) بالإجماع الذي ادان بشدة تلك الهجمات، ومهد السبيل للقيام بعمل عسكري، ثم تبنى المجلس بعده بأسبوعين القرار (١٣٧٣) الذي يلزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بسن قوانين وطنية عميقة الأثر، واتخاذ خطوات عملية لمنع أية انشطة ارهابية مستقبلاً(١)، وقد عُدّ هذان القراران من اكثر المواقف الفردية قوة في تاريخ الأمم المتحدة في اطار الحرب على الارهاب كونهما اجازا وبالإجماع العمل العسكري ضد الارهاب، وعولمة حظرة، وبدأ عهد جديد في الحرب على الإرهاب أو ما سمى أيضاً بـ(الحرب العالمية على الإرهاب)، والتي بدأت بحملات عسكرية واقتصادية وإعلامية قادتها الولايات المتحدةالأمريكية، وبمشاركة بعض الدول المتحالفة معها، وهدفت هذه الحملة حسب تصريحات الرئيس الأمريكي السابق(جورج بوش) إلى القضاء على الإرهابومعاقبة الدول التي تدعم الإرهاب، وبدأت هذه الحملة عقب هجمات ١١ايلول/سبتمبر من العام ٢٠٠١، والتي كان لتنظيم القاعدة دورا فيها، وأصبحت محوراً مركزياً في سياسة الرئيس الأمريكي السابق على الصعيدين الداخلي والعالمي، وشكلت هذه الحرب انعطافة وصفها العديد بالخطرة وغير المسبوقة في التاريخ، لكونها حرباً غير واضحة المعالم وتختلف عن الحروب التقليدية بكونها متعددة الأبعاد والأهداف(**٢**).

وانشأ مجلس الامن بموجب قراره المرقم (١٣٧٣) لعام ٢٠٠١، لجنة لمكافحة الارهاب، واتخاذ التدابير المناسبة وفقا للأحكام ذات الصلة بالقانون المحلي والدولي اثناء القيام بعمليات مكافحة الإرهاب، كما ان مجلس الامن طالب بأن تكفل الدول التي تقوم بمكافحة الارهاب، كل التدابير للامتثال لجميع التزاماتها بالقانون الدولي بما في ذلك ان تكون تدابير مكافحة الارهاب على

١.شانتال دو جونغ اودرات، محاربة الارهاب، مجلة الثقافة العالمية، العدد(١٢٥)،الكويت، تموز–آب ٢٠٠٤، ص٦٢–ص٦٧.

٢. الحرب على الإرهاب،الموسوعة الحرة/ويكيبيدياعلى الرابط: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7

اساس: احترام حقوق الانسان وسيادة القانون،وذلك لإيمان مجلس الامن بأنّ الارهاب لا يمكن ان يهزم عن طريق العمليات العسكرية وسن القوانين والعمليات الاستخباراتية فقط، فكل ذلك لن يقضي على الارهاب بل يجب ان يكون هناك ايضا عمليات لمعالجة الأوضاع المؤدية الى انتشار الارهاب، كاللجوء للحل السلمي للصراعات، والحاجة الى تعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية، والتسامح، ومحاولات تقديم بديل للأشخاص الذين من الممكن ان يكونوا عرضة للتجنيد الارهابي، وتحاول الامم المتحدة عمل اليات متابعة مع الدول الأعضاء لضمان فاعلية لجنة مكافحة الارهاب(١)، وقد تعددت الإجراءات التي اتخذتها دول العالم لمكافحة ظاهرة الارهاب استجابة للإلتزامات المفروضة بموجب الاتفاقات والمواثيق الدولية والقرارات الدولية والإقليمية في هذا الشأن، والتي تشكل إطاراً قانونيا دوليا تسترشد به الدول في وضع قوانينها وتشريعاتها التي من شأنها منع الجرائم الارهابية، ووضع العقوبات الرادعة لها، وقد بلغ عدد الدول التي وضعت قوانين لمكافحة الارهاب بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، نحو (٨٠) دولة، كما عدلت دول أخرى تشريعاتها وقوانينها كي تفي يالتزاماتها الواردة في المواثيق والقرارات الدولية، و لاسيما قراري مجلس الأمن رقم (١٣٧٣) الصادر في العام ٢٠٠٣، والقرار (١٦٢٤) الصادر في العام ٢٠٠٥،وفي مقدمة ذلك تحريم الأعمال الارهابية ووضع العقوبات الرادعة لها(٢).

ان الارهاب الحديث الذي نعيشه اليوم، هو ارهاب يتسم بخصائص متميزة ومختلفة عن ارهاب العقود السابقة من حيث التنظيم والتسليح والأهداف، فمن حيث التنظيم، تتسم الجماعات الارهابية الجديدة بأنها تضم أفراداً ينتمون الى جنسيات مختلفة، ولا تجمعها قضايا قومية، ولكن تجمعها أفكار دينية متطرفة أو سياسية محددة، وتنتقل هذه الجماعات من مكان لآخر مما يجعل من الصعب متابعتها أو تعقبها أو استهدافها، أما من حيث الأهداف، فأن الارهاب يركز في

١. احمد كاظم البياتي الوكيل السابق لوزارة الداخلية ، الارهاب والامن في العراق، بحث قدمه في المؤتمر الموسع لدعم حالة حقوق الانسان في العراق الذي اقامته الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية بتاريخ ٢٣ /تموز / ٢٠١١ في ولاية مشيغان الامريكية ، وعلى الرابط:http://www.ihrsusa.net/details-181.html
٢. فتوح ابو الدهب هيكل، مصدر سبق ذكره،، ص ٦٩.

ايقاع أكبر عدد من الخسائر البشرية والمادية(١) ، لذا فقد باتت قضية محاربة الارهاب مسألة عامة لا تخص دولة معينة بذاتها أو منطقة معينة، بل أضحت معضلة وقضية عالمية تتطلب وقوف المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته لمحاربتها، وتخفيف منابع الارهاب ومقدراته، وتسويف وتفنيد أفكاره وممارساته الاجرامية والمتطرفة .

المبحث الثاني:الدعم الدولي للعراق في محاربته للإرهاب:

أصبح العراق بعد احتلاله عسكرياً في العام ٢٠٠٣، ساحة مفتوحة للقوى الدولية والاقليمية، واستغلت القوى الداعمة للإرهابوالجماعات المسلحة المتطرفة، والتي ترغب في تصفية حساباتها مع الادارة الأمريكية، هذا الوضع، واستباحت ارضه لتحقيق اهدافها المتمثلة بمقارعة القوات الأمريكية وحلفائها الى جانب قيامها بقتل وترويع السكان المدنيين في العراق تحت ذريعة تعاونهم مع المحتل الأجنبي، واحتل موضوع الارهاب فيه بُعداً أكثر أهمية بحكم معاناته من الجرائم الارهابية المختلفةوتحت مسميات وذرائع مختلفة.

إن الأحداث الدامية التي وقعت في العراق، والأعمال الإرهابية التي عصفت بمناطق مختلفة من أرجاء البلاد، تدعو المجتمع الدولي والمهتمين بالشأن الإنساني الى الوقوف وقفة حقيقية من أجل إعطاء الوصف الحقيقي المعالج لهذه الأعمال الإجرامية، واتخاذ الاجراءات المناسبة والعملية لمكافحة هذه الأعمال، والتي لابد أن نكون بمستوى المسئولية،وحجم الأخطار المحدقة بالشعب العراقي وبالإنسانية جمعاء، وان التخوف من تنامي قوة الجماعات الارهابية هو الذي دفع بالحكومة العراقية ودعاها الى طلب العون والمساعدة من المجتمع الدولي: دولاً، ومنظمات لمكافحة هذه الجماعات ومنع انتشارها،لذلك فقد استجاب لدعوات الحكومة العراقية دولاً عدة منها: دول عربية شقيقة ودول صديقة في مقدمتها دول الجوار العراقي، ك(إيران):التي قدمت العون والمساعدة العسكرية المباشرة، بالسلاح والعتاد والتدريب، ومشاركة الخبراء بتقديم المشورة(٢)،فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية التي قادت التحالف للحرب على الارهاب ،

---

١ . هبة الله احمد خميس، الارهاب الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣١.

٢ . امام]جمعة طهران، دعمنا العراق بالسلاح والمستشارين، شبكة النهرين نت الاخبارية ليو م ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥، على الرابط: http://nahrainnet.net/iraq/ امام-جمعة-طهران-دعمنا-العراق-بالسلاح-و/

ودول منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ودول الإتحاد الأوربي، وروسيا الإتحادية التي قدمت الدعم السياسي والعسكري التسليحي، وغيرها من الدول الشقيقة والصديقة، ويمكننا استشراف بعض جوانب هذا الدعم بواسطة التعرف على المواقف الدولية والنشاطات، والمؤتمرات والاجتماعات، والقرارات الأممية الداعمة للعراق في حربه ضد الارهاب ومنظماته ومصادره.

المؤتمرات والقرارات الدولية الداعمة للعراق في حربه ضد الارهاب:

تلقت الحكومة العراقية دعم وتأييد ومساندة العديد من الدول والمنظمات الدولية في اطار حربها ضد الارهاب وملاحقتها للمجاميع المسلحة وفي مقدمتها تنظيم ما يسمى بـ(الدولة الاسلامية في العراق والشام)،والتي اكدت تضامنها ووقوفها مع العراق وشعبه في حربه وسعيه لإعادة الاستقرار والقضاء على الارهاب،والذي بات يشكل تهديدا ليس للعراق وحده،وانما لباقي دول المنطقة والعالم، وترجم هذا الدعم والمساندة بحضور المؤتمرات الدولية والإقليمية، فضلا عن صدور القرارات الدولية الداعمة له والتعهد بالوقوف الى جانب العراق، وتشكيل تحالف دولي لمقاومة التمدد الارهابي في العراق، وتقديم الدعم والاسناد العسكري، لاسيما الدعم الجوي والتسليح والتدريب للقوات الأمنية العراقية، ونحاول فيما يلي الإشارة الى أبرز هذه النشاطات الدولية، وفي مقدمتها المؤتمرات والقرارات الصادرة عن المجتمع الدولي:

١ـ مؤتمر بغداد:

في مسعى لتطويق الارهاب في العراق ومكافحته، احتضنت بغداد في آذار من العام ٢٠١٤، مؤتمر بغداد الدولي الاول لمكافحة الإرهاب والذي شارك في اعماله ممثلو (٢٥) دولة و(١٢) منظمة متخصصة وأربعون باحثاً، وفي يوم ١٣ آذار ٢٠١٤، اختتم المؤتمر اعماله بإصدار توصيات عدة تضمنت: حظر الخطاب الاعلامي المحرض على العنف والكراهية، وتعزيز التعاون الدولي في تبادل المعلومات، وتسليم المطلوبين، فضلا عن تخصيص يوم عالمي لضحايا الإرهاب، وتوصل المؤتمر أيضاً الى بيان حمل اسم "وثيقة بغداد"، وتضمنت الوثيقة التوصيات الآتية(١) :

على الرابط:البيان الختامي لمؤتمر مكافحة الإرهاب ببغداد١٢ http://alghadpress.com/ar/news/1090

١- السعي لتطوير المنظومة القانونية الدولية المتعلقة بالإعلام من اجل حظر الخطاب الاعلامي المحرض على العنف والكراهية والإرهاب، والأنشطة الدعائية التي تروج، وتدعم الجماعات الارهابية.

٢ - تعزيز التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات والخبرات، والاستجابة لمتطلبات تسليم المطلوبين والمتهمين بجميع جرائم الارهاب او المحكمة عليهم والتعاون في مجال مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب.

٣ - تقويم جهود المجتمع الدولي في مكافحة الارهاب، وعلى وجه الخصوص: الاجراءات العملية التي تتخذها الدول لاستخدام اراضيها لمنع انطلاق الانشطة الارهابية تجاه الدول الاخرى.

٤ - تطوير القوانين الوطنية المتعلقة بمكافحة الارهاب بما فيها التمويل والتجنيد والتحريض وفقا للمواثيق الدولية وقرارات مجلس الامن الدولي ذات الصلة.

٥ - حث الدول على تنظيم تدابير وتشريعات وطنية قادرة على منع الارهابيين من استخدام قوانين للجوء والهجرة للوصول الى مأوى آمن، واستخدام اراضيه كقواعد للتجنيد والتدريب والتخطيط والتحريض، وشن عمليات ارهابية ضد دول اخرى.

٦ - تفعيل القرارات الدولية المتعلقة بمكافحة الارهاب، وضرورة توفر الإرادة السياسية لتنفيذ هذه الاتفاقيات.

٧ - اعتماد استراتيجيات وطنية لمكافحة الارهاب تتضمن الجوانب القانونية والوطنية،فضلاً عن معالجة اسبابه الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية كافة.

٨ - نشر حماية وتعزيز حقوق الانسان على وفق المعايير الدولية،والتي تعد اعمدة اساسية للقضاء على الارهاب وتعزيز دور المرأة في مكافحة الارهاب استنادا الى قرار مجلس الامن الدولي (١٣٢٥).

٩ - دعوة المجتمع الدولي لتحديد يوم عالمي لتخليد ضحايا الارهاب.

١٠- دعوة الدول لإعداد برامج تربوية وثقافية تستهدف تحصين الشباب من التطرف الفكري والثقافي الذي ينمي ظاهرة الارهاب.

١١- تشكيل امانة عامة لهذا المؤتمر لتنفيذ ومتابعة توصياته والإعداد للمؤتمر القادم لمكافحة الارهاب، والتي تضم في عضويتها: الدول الراغبة بالمشاركة، وسوف تتشاور اللجنة العليا للمؤتمر مع هذه الدول،فضلا عن توجيه الدعوة لاجتماع قادم للامانة العامة.

ان شعب العراق يخوض معركة مصيرية مع الارهاب الذي يهدد الأمن والاستقرار ليس في العراق فحسب، بل في كل العالم، ولذلك فقد دعا العراق المجتمع الدولي الى تعاون دولي أكبر لكسر شوكة الارهاب، ذلك لان الارهاب والجرائم التي ترتكب من قِبَلِ الجماعات المتطرفة لا تعكر أجواء العراقيين وحياتهم اليومية وعلاقاتهم الإنسانية فحسب، بل من الممكن ان تمتد وتنتشر البقاع أخرى من العالم، وأن دحر الارهاب يشكل نصراً لكل القوى المحبة للأمن والسلام في العالم، ولهذا فقد ثمن العراق وفي أكثر من مناسبة المواقف الدولية، وفي مقدمتها: الامريكية والأوربية الداعمة للعراق في مواجهة الإرهاب والتطرف.

ومع اشتداد المعركة ضد الارهاب، وتحقيق تقدم فيها يوما بعد آخر تزايد الدعم الدولي للعراق، لاسيما من قبل الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي ودول الاتحاد الاوروبيُ، وتوج بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية تشكيل تحالف دولي بقيادتها لمواجهة تنظيم ما يسمى ب(الدولة الاسلامية في العراق والشام والمعروف اعلامياً ب "داعش") الارهابي.

٢- قرار مجلس الأمن (٢١٧٠):

في ١٥ آب/ اغسطس من العام ٢٠١٤، اصدر مجلس الامن الدولي القرار (٢١٧٠)، الرامي الى: قطع مصادر التمويل عن المقاتلين الاسلاميين المتطرفين في العراق وسوريا، ومنعهم من تجنيد مقاتلين أجانب، وادانة منظمتي: «الدولة الإسلامية في العراق والشام» و« جبهة النصرة»، وأعمالهما الإجرامية في البلدين المستهدَفين(١)،وتضمن القرار نقاط عدة كان من أبرزها:

١.ناهض حتر، هدوء | القرار (٢١٧٠)، علامات الاستفهام، صحيفة الأخبار اللبنانية على الرابط:http://www.al-akhbar.com/node/213682، وينظر أيضا موقع وزارة الخارجية العراقية على الرابط:

http://www.mofa.gov.iq/ab/ForeignPolicy/default.aspx?sm=6eGSboJvCFQ=

ـ اعراب مجلس الامن عن قلقه من تدفق مقاتلين ارهابيين أجانب يلتحقون بصفوف" تنظيمي: "الدولة الاسلامية" و"جبهة النصرة" وكذلك من "مدى انتشار هذه الظاهرة".

ـ ابداء القلق ازاء "التهديد المستمر الذي يشكله (هذان التنظيمان) على السلام والامن الدوليين"، مؤكداً مجددا "عزمه على مواجهة هذا التهديد بكل اشكاله".

ـ أجاز استخدام القوة لتطبيق بنود القرار، وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ـ ادان بأشد العبارات اعمال الارهاب المرتكبة من جانب تنظيم الدولة الاسلامية وايديولوجيته المتطرفة العنيفة.

ـ مطالبة الدول الاعضاء كافة باتخاذ اجراءات على الصعيد الوطني لتقييد تدفق مقاتلين ارهابيين اجانب" يلتحقون بصفوف "الدولة الاسلامية" و"جبهة النصرة".

ـ ادانة اي تعامل تجاري مباشر او غير مباشر" مع هذين التنظيمين او الجماعات المرتبطة بهما، و"يؤكد على ان هذا النوع من التعاملات يمكن عدّه دعما ماليا" للإرهاب، ويخضع من ثم لعقوبات دولية.

ـ دعوة الهيأة المشرفة على آلية العقوبات "للبحث بشكل عاجل" في توسيع قائمة العقوبات بحيث تضيف اليها اسماء "افراد وكيانات جدد تدعم الدولة الاسلامية وجبهة النصرة".

٣ـ مؤتمر باريس حول أمن واستقرار العراق:

بدعوة من الرئيس الفرنسي (فرانسو هولاند) ضيفت باريس يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، مؤتمرأبخصوص أمن واستقرار العراق تعهد المشاركون فيه، بدعم بغداد في حربها ضد الارهاب والمتمثل بـ(تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام) بكل الوسائل الضرورية" بما في ذلك الدعم العسكري، وجاء في مقرراته الآتي (١) :

– أعرب المشاركون في هذا المؤتمر، وهم ممثلو كل من: (ألمانيا والسعودية والبحرين وبلجيكا وكندا والصين والدنمارك ومصر والإمارات العربية المتحدة وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والعراق وإيطاليا واليابان والأردن والكويت ولبنان وعُمان وهولندا وقطر والنرويج والجمهورية

١. صـــــــحيفة المـــــــدى، ليـــــــوم ٢٠١٤/٩/١٥ علـــــــى الـــــــرابط:
http://www.almadapress.com/ar/news/36852/المدى-برس-تنشر-مقررات-مؤتمر-باريس-ا

التشيكية والمملكة المتحدة وروسيا وتركيا وجامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي) عن تمسكهم بوحدة العراق وسلامة أراضيه وسيادته، وأشادوا بالحكومة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء الجديد (حيدر العبادي)، وقدم المؤتمرون له دعمهم التام من أجل توطيد سيادة القانون، وتطبيق سياسة لتعزيز وحدة الصف الوطني للعراقيين، وتحقيق التمثيل العادل لجميع المكونات في المؤسسات الاتحادية، والمساواة بين جميع المواطنين واتخاذ جميع التدابير الضرورية والفعالة لمحاربة تنظيم (الدولةالإسلاميةفيالعراقوالشام)، والجماعات الإرهابية التي تمثل خطراً مهدداً لجميع العراقيين.

وأكد المشاركون في مؤتمر باريس على أن تنظيم (الدولةالإسلاميةفيالعراقوالشام) يمثل خطرا يهدد العراق والمجتمع الدولي برمته، وأدانوا الجرائم والفظائع الجماعية التي يرتكبها هذا التنظيم بحق المدنيين، ومن ضمنهم: الأقليات الأكثر تعرضا للخطر، والتي يمكن وصفها بـ(الجرائم ضد الإنسانية)، وسيحرصون على محاسبة مرتكبي هذه الجرائم أمام العدالة، كما أنهم يدعمون التحقيق الذي تجرية مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لهذا الغرض، وشدّدوا على الضرورة الملحة لإنهاء وجود تنظيم الدولةالإسلاميةفيالعراقوالشام في المناطق التي يتمركز فيها في العراق، ولهذا الغرض التزموا بدعم الحكومة العراقية الجديدة بالوسائل الضرورية، في حربها ضد تنظيم الدولةالإسلاميةفيالعراقوالشام، بضمنها المساعدة العسكرية الملائمة، التي تفي بالاحتياجات التي تعبر عنها السلطات العراقية، شريطة احترام القانون الدولي وسلامة المدنيين، وأكد المشاركون في المؤتمر أيضاً عزمهم على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والمتعلقة بمحاربة الإرهاب، ومكافحة موارده الخاصة بالتجنيد والتمويل، ولا سيّما القرار (٢١٧٠)، والحرص على حسن تطبيق هذا القرار واتخاذ التدابير الضرورية لكي يحقّق هذا القرار، غاياته، مع القناعة بضرورة اتخاذ خطوات صارمة من أجل احتثاث هذا التنظيم الارهابي، ولاسيّما عبر التدابير الكفيلة بالوقاية من التطرف، وتنسيق العمل بين جميع المؤسسات الأمنية الرسمية، وتعزيز المراقبة على الحدود.

وأكد الشركاء الدوليون مجددا دعمهم للحكومة العراقية، فقد ذكّروا بضرورة دعم تطلعات الشعب العراقي لاحترام حقوق الإنسان في إطار اتحادي يمتثل للدستور وحقوق الأقاليم ووحدة البلاد، وأشادوا بدور الأمم المتحدة في العراق، ولا سيّما في تنسيق المساعدة الدولية للحكومة

العراقية وتيسيرها، وأقرّ المشاركون في المؤتمرأيضاً بأن جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي هما شريكان إستراتيجيان أساسيان للعراق في الأجل الطويل.

وتعهد المشاركون في مؤتمر باريس(١) على مواصلة الجهود المبذولة حتى الآن وتعزيزها على وفق تطور الأوضاع الميدانية بمجال المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ المقدمة للحكومة العراقية والسلطات المحلية بغية مساعدتها في استقبال وإعانة اللاجئين والنازحين الذين يجب أن يتمكنوا من العودة الى ديارهم بسلامة، وأشار الشركاء الدوليون إلى استعدادهم لمساعدة العراق في جهوده لإعادة البناء بغية تحقيق تنمية عادلة لجميع المناطق، ولا سيّما عن طريق تقديم الخبرات والمهارات والدعم المالي الملائم.

٤ـ قرار مجلس الأمن (٢١٧٨) الخاص بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب:

ترأس الرئيس الأميركي (باراك أوباما) الذي كانت بلاده تتولى الرئاسة الدورية لمجلس الأمن الدولي، قمة تاريخية رفيعة المستوى لمجلس الأمن الدولي يوم ٢٤ أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠١٤، حضرها ثلاثة عشر رئيس دولة وحكومة من أعضاء المجلس، وعدد من كبار مسئولي الدول الأعضاء الأخرى بالأمم المتحدة، وتمحورت القمة على موضوع تزايد ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في جميع أنحاء العالم، وفي هذا الاجتماع تبنى مجلس الأمن قرارا يتضمن سياسة جديدة وإطارا قانونيا للعمل الدولي للرد على هذا التهديد،(٢) هو القرار: (٢١٧٨) الذي يطلب من دول العالم أن تتخذ خطوات معينة لمواجهة تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب بما في ذلك اتخاذ تدابير لمنع هؤلاء من دخول أو عبور أراضيها وتطبيق تشريعات تؤدي إلى ملاحقتهم أمام القضاء، كما يدعو القرار الدول الى تبني خطوات مختلفة لتحسين التعاون الدولي في هذا المجال، مثل: تبادل المعلومات بخصوص التحقيقات الجنائية، ومنع حركة المقاتلين وملاحقتهم قضائيًا.

١.مؤتمر باريس يتعهد بدعم العراق بالوسائل الضرورية للقضاء على تنظيم "الدولة الإسلامية، موقع France 24.com ليوم ١٥ أيلول/٢٠١٤ وعلى الرابط":- http://www.france24.com/ar/20140915

.٢موقع السفارة الأمريكية في بغداد على الرابط:

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2014/09/20140925308895.html?CP.rss=true

وفي هذا القرار، وللمرة الأولى في تاريخه، شدد المجلس على أن: "التصدي للتطرف العنيف" يشكل عنصرا ضروريا في التوصل إلى رد أكثر فاعلية على ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، كما ركز القرار على هيئات الأمم المتحدة الحالية المكلفة بمكافحة الإرهاب، والتي تتعامل مع خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب بتوفير إطار عمل للرصد والمراقبة على المدى الطويل، ومساعدة البلدان في جهودها للتصدي لهذا التهديد،وصدر هذا القرار بمقتضى بنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي أدان فيه التطرف العنيف الذي قد يهيئ المناخ للإرهاب والعنف الطائفي، وارتكاب الأعمال الإرهابية من قبل المقاتلين الإرهابيين الأجانب(**١**)، والذي دعا إلى نزع أسلحة جميع المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ووقف جميع الأعمال الإرهابية أو المشاركة في الصراع المسلح، وأكد القرار ضرورة عدم ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة، وعلى مسئولية الدول في منع تنقل الإرهابيين أو الجماعات الإرهابية عن طريق التدابير الفعالة للسيطرة على الحدود والمتعلقة بإصدار أوراق الهوية أو وثائق السفر، وتضمن القرار البنود الآتية(**٢**):

١ـيؤكد مجددا على وجوب تقيد الدول الأعضاء بالتزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان حينما تكافح الإرهاب، ويشير إلى أن إحجامها عن عمل ذلك يسهم في الاتجاه إلى التطرف.

٢ـ يحدّد المقصود بمصطلح (المقاتلين الإرهابيين الأجانب) بأنهم "الأفراد الذين يسافرون إلى دولة غير دولة إقامتهم أو جنسيتهم بغرض ارتكاب، أو تدبير، أو إعداد، أو المشاركة في أعمال إرهابية، أو تقديم أو تلقي تدريب إرهابي، بما في ذلك ما يكون له علاقة بنزاع مسلح".

٣ـ يعبّر عن قلق خاص بخصوص المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين انضموا إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وجبهة النصرة، والجماعات الأخرى المرتبطة بتنظيم القاعدة.

١.قرار دولي صدر بالإجماع يؤكد على: ضرورة التعاون للتصدي لخطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب،موقع مركز أنباء الأمم المتحدة في٢٥/٩/٢٠١٤،على الرابط:http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=21782

٢. القرار (٢١٧٨) الصادر عن مجلس الأمن في جلسته (٧٢٧٢) ليوم ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، موقع مجلس الأمن على الرابط: http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions/2014.shtml

٤- يعبّر عن القلق من استخدام شبكة الإنترنت لتحريض آخرين على ارتكاب أعمال إرهابية، ويؤكّد الحاجة لمنع الإرهابيين من استغلال التكنولوجيا للتحريض على دعم أعمال إرهابية، وفي الوقت نفسه احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٥- ينوه القرار الى عمل الهيئات الأخرى المتعددة الجنسيات، من ضمنها: منظمة الإنتربول، وغيرها من وكالات للأمم المتحدة، وتبني المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في الآونة الأخيرة للتوصيات الخاصة بالممارسات الرشيدة للرد على تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

٦-يطالب المقاتلين الإرهابيين الأجانب بنزع أسلحتهم، والتوقف عن جميع الأعمال الإرهابية، والمشاركة بالقتال في أي نزاع مسلح.

٧-يدعو الدول إلى مطالبة شركات طيرانها بأن تقدم مسبقًا قوائم بأسماء ركابها لاكتشاف حركة أو سفر الإرهابيين المدرجين على قوائم الأمم المتحدة.

٨- يطلب من بلدان العالم أن تمنع وتكبح تجنيد، وتنظيم، ونقل، وإمداد المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتمويل تنقلاتهم وأنشطتهم.

٩- يطلب من الدول إصدار قوانين تسمح بالملاحقة القضائية لـ (١):

-مواطنيهم وغيرهم ممن يغادرون أراضيها أو يسافرون أو يحاولون السفر لأغراض إرهابية.

-تعمّد مواطنيها توفير أو جمع أموال، أو غيرهم في أراضيها بنيّة، أو بمعرفة أنها ستُستخدم لتمويل سفر أو تنقلات هؤلاء المقاتلين.

-تعمد مواطنيها أو غيرهم ممن على أراضيها: تنظيم أو تسهيل مثل ذلك التنقل.

١٠- يطلب من الدول منع دخول أو عبور أفراد يعتقد بأنهم يتنقلون لأغراض متصلة بالإرهاب.

١١- يدعو الدول لتحسين التعاون الدولي والإقليمي والفرعي لمنع سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بما يتضمنه ذلك من زيادة تبادل المعلومات.

١٢-يسلط الضوء على حاجة البلدان، لأن تتقيد بالتزاماتها الراهنة بخصوص التعاون في التحقيقات الجنائية والإجراءات القضائية التي لها صلة بالإرهاب فيما يتعلق بالتحقيقات والإجراءات القضائية التي تشمل مقاتلين إرهابيين أجانب.

---

١. موقع مجلس الأمن، المصدر السابق نفسه

١٣ـيشجع منظمة الإنتربول على تكثيف جهودها للردّ على تهديدات المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

١٤ـيدعو دول العالم كي تساعد بعضها البعض على بناء الطاقات والقدرات لمجابهة تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب ويرحب بالمساعدات الثنائية لإتمام ذلك.

١٥ـ يؤكد على أن مكافحة التطرف العنيف عنصر ضروري في الرد على تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

١٦ـيدعو جميع الدول لتعزيز جهود مكافحة التطرف العنيف، واتخاذ خطوات لتقليص خطر التحول من التطرف إلى الإرهاب في مجتمعاتها، مثل إشراك المنظمات المحلية التي لها علاقة بالموضوع، وتمكين الجماعات المعنية في المجتمع المدني، واتباع أساليب تصمم خصيصًا لمجابهة تجنيد المقاتلين الأجانب.

١٧ـ يوجه هيئات الأمم المتحدة المختصة بمكافحة الإرهاب إلى تركيز انتباهها في تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتمكين المجتمع الدولي من تقييم مدى الامتثال لهذا القرار، وتوجيه المساعدة إلى تلك البلدان التي تحتاجها لتطبيق بنوده.

١٨ـيطلب تقديم تقرير من الأمم المتحدة خلال (١٨٠) يوم يتضمن تقييمًا شاملا لظاهرة (المقاتلين الإرهابيين الأجانب)، وتقديم توصيات بإجراءات لتفعيل الرد على التهديد.

٥ـ مؤتمر بروكسل الدولي لمكافحة الإرهاب :

عقد التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والذي يضم نحو ٦٠ دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية اجتماع وزاري في العاصمة البلجيكية (بروكسل) يوم ٣ كانون الاول من العام ٢٠١٤، وأكدت دول التحالف الدولي على أن الحملة ضد التنظيم بدأت تعطي نتائج، وأنه بصدد وقف تقدمه في العراق وسورية، وجددت التزامها بالعمل في إطار استراتيجية مشتركة ومتعددة الأشكال وطويلة الأمد لإضعاف (الدولةالإسلاميةفيالعراقوالشام) وإلحاق الهزيمة به، وجاءت المقررات استجابة لمطالب العراق، ودعما لجهده الحربي في مواجهة عصابات الدولة الإسلامية في العراق والشام الارهابية، وقد أستجاب المؤتمر في مقرراتهالى: دعوة العراق لدول التحالف الدولي لدعم الجهد الحربي، وبناء قدراته العسكرية وتدريب القوات الامنية العراقية ودعمه

في جميع المجالات الانسانية، وفي مقدمتها مساعدة النازحين والمهجرين، ومنع تدفق المقاتلين الاجانب وايقاف تمويل الدولةالإسلاميةفيالعراقوالشام، وسحب الخطاب الايديولوجي منها(١)، كما تضمنت المقررات: الدعوة للالتزام بالأجماع الدولي الداعم للعراق وللتوجه الجديد للحكومة العراقية.

وشدد وزير الخارجية الأميركي (جون كيري) في مؤتمر صحافي عقب انتهاء الاجتماع الدولي على أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تقود التحالف العسكري، شنت اكثر من ألف ضربة جوية في العراق وسورية منذ آب/ أغسطس الماضي من العام ٢٠١٤، ألحقت عن طريقها أضرارا جسيمة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ، وأوضح: أن واشنطن تنسق عملياتها مع الحكومة العراقية، وأنه ليس هناك أي تغيير في سياسة واشنطن بخصوص: عدم التنسيق مع طهران، مشدداً على إن الخطوات التي تم اتخاذها في المدة الماضية نجحت في وقف تقدم التنظيم المتشدد والحد من وصول المقاتلين الأجانب والأموال إليه(٢).

ونرى بأن أياً كان شكل التحالفات والتفاهمات في الحرب على ما يسمى بـ «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، فإن القضاء على حركات الإرهاب، ومنها: (الدولة الإسلامية في العراق والشام) سيظل رهن الصفقة الكبرى للقوى الفاعلة في المنطقة، والتي ستعيد التوازن بين قوى الإقليم، وتحدد لكل منها حجمها ودورها الطبيعيين، وبغير ذلك يعني عبور المرحلة في الوقت الضائع بأقل الخسائر الممكنة لجميع هذه القوى، وإلى أن تتضح معالم الخريطة، وتنضج صورة الحدود الجديدة الممكن منها، والمستحيل بقائها ليس في العراق وبلاد الشام وحدها، بل الى جنوب الجزيرة العربية وشمال أفريقيا.

---

١. مؤتمر بروكسل لمكافحة الأرهاب :يعلن دعمه الكامل للعراق في محاربة الارهاب، موقع اينا نيوز الأخباري على الرابط:
http://aenanews.com/news/439078f2d5-286951df74-2431865b07.html

٢. واشنطن تجدد رفضها التعاون مع إيران في مواجهة داعش ، موقع قناة الحرة ليوم ٢٠١٤/١٢/٤، على الرابط:
http://www.alhurra.com/content/kerry-isis-international-meeting-/262586.html#ixzz3Ku4JFPYa

المبحث الثالث:المواقف الروسية الداعمة للعراق في محاربته للإرهاب:

ضمن التوجهات الروسية الجديدة الرامية للعودة الى منطقة الشرق الأوسط، واعادة تنشيط علاقاتها مع الدول العربية، شهد شهر شباط/فبراير من العام ٢٠٠٨، إعادة إحياء عمل اللجنة العراقيةـالروسية المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي–التقني، فضلا عن تكثيف الزيارات المتبادلة لمسئولي البلدين، وتوجت هذه الزيارات بقيام رئيس الوزراء السابق (نوري المالكي) بزيارة لموسكو للمدة ٩–١١نيسان/من العام ٢٠٠٩م، على رأس وفد كبير ضم: وزراء الخارجية والدفاع والكهرباء، وممثل عن وزارة النفط، وعدد من الخبراء والمستشارين، وتم في أثناء اللقاءات الاتفاق على البدء بشكل حقيقي وعملي على تنشيط التعاون بين العراق وروسيا في مختلف المجالات(١)، ومن الجانب الروسي كانت هناك زيارات لعدد من المسئولين الروس الى العراق كان أبرزها: زيارة وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف) الى بغداد في شهر آيار/مايو من العام ٢٠١١، التقى خلالها بكبار المسئولين العراقيين، وأجرى مباحثات مكثفة معهم تضمن: تطوير العلاقات في مختلف المجالات.

وبذلت روسيا ضمن استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب، كل ما بوسعها لمنع تشكُّل دول تسيطر عليها الجماعات المتطرّفة ويسودها التمييز ضد أي مجموعة عرقية أو دينية، فضلاً عن الحفاظ على أمن روسيا في الشيشان، والذي تعدّه أمراً في غاية الأهمية، وترى روسيا: ان الأدوات الارهابية المقاتلة في سوريا والعراق هي إمتداداً عقائدياً وتنظيمياً وحزبياً لأدوات المعارضة الشيشانية التي تقاتل في روسيا، ومن ثم فإنّإنتصار المعارضة الإسلامية المسلحة في كل من: سوريا والعراق يشكل دافعا لتحرك المعارضة المسلحة الشيشانية ضد روسيا.

ويُعَد هدف اضعاف الحركات الاسلامية المتشددة في العالم هدفاً مشتركاً لكل من: روسيا والدول التي تتعرض للإرهاب، كونها تشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي لكل من: روسيا، وتلك الدول، ومنها: العراق، ومن ثم فان روسيا والعراق معنيتان بمحاصرة ومقاومة هذه الحركات، ومنع وصولهما الى دوائر القرار في العالمين: العربي والإسلامي، لذلك دعت روسيا، وفي أكثر من مناسبة

---

١. **العلاقات الدبلوماسية بين العراق وروسيا الاتحادية، موقع السفارة العراقية في موسكو على الرابط:**
http://www.mofamission.gov.iq/rus/ab/pagedisplay.aspx?sm=614

إلى: تعزيز التعاون الدولي الرامي إلى وقف الإرهاب بجميع أشكاله، والتخلي عن المعايير المزدوجة، وتقسيم الإرهابيين إلى: "طيبين" و"أشرار"، وضرورة تنفيذ دول العالم لقرارات مجلس الأمن المطالبة بحظر التحريض على الأعمال الإرهابية، وإغلاق قنوات تجارة النفط غير الشرعية، وفرض العقوبات ضد الحركات والمنظمات الارهابية، ومحاصرة أنشطتها، وفي مختلف المجالات، واعتماد نهج شامل يشمل الجوانب: المالية والإدارية والاجتماعية والإيديولوجية لمواجهة هذه الحركات والمنظمات(١)، ومن جانبها فقد دعت وزارة الخارجية الروسية في بيانات لها إلى استنكار الإرهاب بصوت واحد، والتضامن الدولي في مواجهة هذه الظاهرة وأيديولوجية العنف والتطرف التي تغذيها، وأكدت ان روسيا لن نتراجع، وستواصل بحزم وشدة الكفاح ضد العدو الشرس الذي لا يعرف أية حدود، ولا يمكن وقفه إلا بجهود مشتركة.

وكشف وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف) في مؤتمراً صحفياً مشتركاً عقده مع نظيره العراقي وزير الخارجية (هوشيار زيباري)، وعقب مباحثات أجراها مع رئيس الوزراء السابق، وعن أن ''العراق تقدم بطلب إلى روسيا لتزويده بأسلحة خاصة لمكافحة الإرهاب''، وأضاف لافروف: أن ''إمدادات الأسلحة، خاصة لمكافحة الإرهاب،لا تتأخر، لاسيما وأن العراق توجه بطلب تسريع هذه الإمدادات، وسنحاول أن نزوده بالأسلحة المطلوبة بأسرع وقت ممكن لأن هناك حاجة عراقية للأسلحة في مجال مكافحة الإرهاب، ولدينا عقود تسليحية بعيدة المدى''، ومن جانبه أوضح زيباري: أن ''الجانب الروسي وعد بتسريع عملية تسليم الأسلحة لمساعدة القوات العراقية في التصدي للإرهاب المنفلت(٢) .

وجدد العراق حاجته للحصول على أسلحة روسية، خاصة لمعالجة الجماعات الإرهابية وملاحقتها، وتبادل المعلومات الأمنية، وجاء ذلك التجديد بحسب ما اعلنته وزارة الخارجية العراقية، خلال لقاءات كبار المسئولين العراقيين مع الوفد الروسي الذي وصل بغداد يوم ٢٠

١. روسيا تدعو جميع الدول إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الموجهة ضد التحريض على الإرهاب، موقع روسيا اليوم ٢٠١٤/٩/٢٤ على الرابط: http://arabic.rt.com/news/759407-لافروف-المنهج-المتعدد-الأطراف-احترام-سيادة-الدول/

٢. لعراق وروسيا يتفقان على تفعيل اتفاقيات عسكرية لمواجهة الإرهاب، بوابة الوطن الإلكترونية على الرابط: http://www.elwatannews.com/news/details/421943

شباط/فبراير من العام ٢٠١٢، برئاسة وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف)، بهدف التشاور والتباحث مع الجانب العراقي في قضايا المنطقة ذات الاهتمام المشترك(**١**).

واكد رئيس الوزراء السابق (نوري المالكي) خلال استقباله (لافروف) على: ''الحاجة إلى التعاون الدولي لدحر الإرهاب، لاسيما التعاون مع الجانب الروسي، وإلى الأسلحة الخاصة بمعالجة الجماعات الإرهابية وملاحقتها وتبادل المعلومات الأمنية بخصوصها''، ووفقا لبيان صادر عن مكتب المالكي '' أوضح: بأن المالكي استقبل بمكتبه الرسمي، يوم ٢٠ شباط/فبراير من العام ٢٠١٤، وزير خارجية روسيا الاتحادية (سيرغي لافروف) و(ميخائيل بوغدانوف) المبعوث الخاص للرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) والوفد المرافق، وجرى خلال اللقاء: البحث المعمق للعلاقات الثنائية لمختلف شئون وقضايا المنطقة، والتركيز في الأزمة السورية، وضرورة التوصل إلى حلول سياسية لها، وبحث سبل مكافحة الإرهاب وتخفيف منابعه''(٢)،

وأكد المالكي طبقا للبيان: على ضرورة تنمية التعاون بين البلدين في جميع المجالات، بما في ذلك الحاجة إلى التعاون الدولي لدحر الإرهاب، لا سيما التعاون مع الجانب الروسي، مجددا التأكيد على حاجة العراق إلى الأسلحة الخاصة بمعالجة الجماعات الإرهابية وملاحقتها وتبادل المعلومات الأمنية بخصوصها، كما اتفق الجانبان على: ضرورة مواصلة التشاور في قضايا المنطقة والتطورات الجارية وتبادل الآراء والزيارات بين المسئولين في البلدين، وعلى تسريع الاتفاقات المبرمة في مجال التسليح لدعم جهود الحكومة في محاربة الارهاب.

وعقب نهاية مباحثات (لافروف مع المالكي)، عقد وزير الخارجية (هوشيار زيباري) مؤتمراً صحفياً مشتركاً مع نظيره الروسي (سيرغي لافروف) كشف فيه الوزير الروسي(لافروف) عن أن ''العراق تقدم بطلب إلى روسيا لتزويده بأسلحة خاصة لمكافحة الإرهاب''، وأضاف (لافروف): أن

١. حمزة مصطفى، لافروف بحث مع المالكي في بغداد ملفات سوريا والتسليح، صحيفة الشرق الأوسط ليوم ٢١ شباط ٢٠١٤، على الرابط:

/classic.aawsat.com/details.asp?section=4&article=762188&issueno=12869#.VI57nJvldmE

٢. رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي يستقبل وزير الخارجية الروسي والمبعوث الخاص للرئيس بوتن، الموقع الرسمي لرئيس الوزراء على الرابط:http://pmo.iq/press/2014/2/200220141.htm

"إمدادات الأسلحة، خاصة لمكافحة الإرهاب لا تتأخر، لاسيما وأن العراق توجه بطلب تسريع هذه الإمدادات، وسندرس هذه الطلبات، ونحاول أن نزوده بالأسلحة المطلوبة بأسرع وقت ممكن". أما الوزير العراقي (زيباري) فقد أكد خلال المؤتمر على أن موضوع السلاح "جرى بحثه بشكل مفصل، وكان في صلب المباحثات بين لافروف والمالكي، وهناك حاجة عراقية للأسلحة في مجال مكافحة الإرهاب، ولدينا عقود تسليحية بعيدة المدى"، وأوضح زيباري أن "الجانب الروسي وعد بتسريع عملية تسليم الأسلحة لمساعدة القوات العراقية في التصدي للإرهاب المنفلت في العراق، والآتي من الحدود السورية إلى المنطقة العربية"، وفي السياق نفسه: أعلن زيباري عن عزم العراق على عقد مؤتمر دولي لمكافحة «الإرهاب» منتصف آذار المقبل(١).

وأكد الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) يوم ٢٠ حزيران/يونيو من العام ٢٠١٤م، لرئيس الوزراء السابق (نوري المالكي) "الدعم التام" للحكومة العراقية في معركتها ضد تنظيم (الدولة الاسلامية في العراق والشام)، وقال بيان صادر عن الرئاسة الروسية: إن (بوتين) اعرب في مكالمة هاتفية مع (المالكي) " عن دعم روسيا التام لجهود الحكومة العراقية الهادفة الى: تحرير أراضي العراق سريعا من الارهابيين"، واستعداد بلاده لتزويد العراق بالصواريخ بعيدة المدى، وأسلحة ثقيلة لمحاربة الإرهاب"، وشدد (بوتين) على أن روسيا ستعمل على تسريع عملية تزويد العراق بالأسلحة في إطار صفقات التسليح الموقعة بين الجانبين"، لافتا إلى أن" روسيا من المحتمل أن تزويد العراق بصواريخ نوع سكود." مبينا: أن نشاط المتطرفين الذين يقاتلون في سوريا انتقل عِبرَ الحدود بات يهدد أمن الإقليم بأكمله."

وفي اكثر من مناسبة اكد الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) على وقوف بلاده الى جانب العراق في حربه ضد الارهاب، ومنها: ارساله رسالة دعم واسناد الى رئيس الجمهوريةالعراقي (فؤاد معصوم)في ٣٠ آب /أغسطس من العام ٢٠١٤، والذي ابدى فيها دعمه للعراق في مكافحة الارهاب، ونقل نائب وزير الطاقة الروسي (يوري سينتيورين) خلال مؤتمر صحافي عقده بمحافظة

---

١. صحيفة الصباح ليوم ٢٠١٤/٢/٢٣ على الرابط:
http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=65004

واسط عقب افتتاح حقل (بدرة) النفطي قيامه بتسليم رسالة من الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) لرئيس جمهورية العراق (فؤاد معصوم)"، مبيناً:ان "هذه الرسالة مفادها: أن العلاقات بين البلدين تمر بمرحلة تقدم، وأن روسيا تقف مع العراق في مكافحة الإرهاب."

وفي جلسة لمجلس الأمن الدولي عقدت لبحث التهديدات الإرهابية للسلام والأمن في العالم يوم ٢٥ أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠١٤، قال لافروف: إن التنظيمات الإرهابية تعرض للخطر "مستقبل الدول، الأمر الذي يتبين من أمثلة العراق وسورية وليبيا"، إلى جانب المخاطر المحدقة بلبنان واليمن ومالي وجمهورية إفريقيا الوسطى، وأكد الوزير الروسي على دعوة موسكو إلى تعزيز التعاون الدولي الرامي إلى: وقف الإرهاب بجميع أشكاله، والتخلي عن المعايير المزدوجة، وتقسيم الإرهابيين إلى "طيبين" و"أشرار"، وتنفيذ دول العالم لقرارات مجلس الأمن المطالبة بحظر التحريض على الأعمال الإرهابية، وإغلاق قنوات تجارة النفط غير الشرعية، وفرض العقوبات ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة، وحظر تدفق الأسلحة من ليبيا، وفي تعليقه على تبني مجلس الأمن قرارا يحظر تنقل المقاتلين الأجانب إلى سورية والعراق، وأشار لافروف إلى أن مهمات كهذه تتطلب إعتماد مدخل شامل يشمل: الجوانب المالية والإدارية والاجتماعية والإيديولوجية لهذه المشكلة، فضلاً عن ضرورة ضمان سيادة جميع الدول(١).

وتأتي حاجة العراق لتسليح جيشه من قِبلِ روسيا بأسلحة الدفاع الجوي المتطورة في سعي منه للتحرر من سياسة التسليح الأحادي الجانب الذي يفرض على العراق ضغوطات والتزامات، اذ تمكن سياسة تنوع مصادر السلاح للعراق اليوم بعد إعلانه عن سياسة (الأبواب المفتوحة) من التحرك بمرونة عالية في علاقاته الخارجية، وإبرام اتفاقاته الدولية دون قيود او شروط تفرض عليه من قبل قوى دولية او إقليمية، وعدم خضوع الحكومة العراقية للشروط السياسية والضمانات التي يجب ان تلتزم بها في حال تجهيز العراق بأسلحة متطورة من الولايات المتحدة الأميركية فقط وحسب الاتفاقية الاستراتيجية بين البلدين فالحاكم في ظل سياسة الأبواب المفتوحة سيكون

---

١. روسيا تدعو جميع الدول إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الموجهة ضد التحريض على الإرهاب، موقع روسيا اليوم على الرابط: http://arabic.rt.com/news/759407

مصلحة العراق الوطنية.ان لجوء الحكومة العراقية إلى موسكو لعقد صفقة تسليح في العام ٢٠١٢، تبلغ قيمتها أكثر من (٣) مليار دولار، يأتي بسبب قيام العراق بإبرام صفقات مع واشنطن لكنها لم تأت ثمارها على أقل تقدير فيما يرتبط بالجاهزية، وقد دفعت التحديات الداخلية التي يعاني منها العراق، ومنها قضايا الإرهاب والأزمة السورية التي أثرت سلباً في المدن العراقية القريبة من الحدود، إلى تقارب بغداد وموسكو، الأمر الذي كان له إرتدادات إيجابية، و"لولا السلاح الروسي"، لكان موقف العراق ضعيفاً قبالة التحدي الكبير من قبل الجماعات المسلحة التي تخوض القوات الأمنية العراقية والحشد الشعبي والعشائر العراقية حالياً"، حرباً ضارية ضدها، ويمكننا القول: أن عودة روسيا التي يمكن وصفها بـ"اللاعب القوي"، إلى القطبية الدولية والى المنطقة "خدمت العراق والشرق الأوسط، والمجتمع الدولي في ظل الحاجة الماسة إلى توازن قطبي على مستوى القرارات الدولية التي تصدر عن مجلس الأمن، والتفاهمات في الشرق الأوسط"، وان التدخل الروسي في قضايا المنطقة يُعّد "إيجابياً" لأنه أوقف إلى حد كبير إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط على وفق رؤية أخرى تختلف عن حاجة الشعوب، وتجدر الإشارة إلى أن العراق استلم (**٢٨**) مروحية من طراز "صياد الليل"، وطائرات قتالية من نوع (سوخوي) من روسيا ضمن صفقة سلاح الموقعة بين البلدين في وقت اشتدت فيه الحرب التي أطلقتها الحكومة العراقية ضد التنظيمات الإرهابية.

ومن المواقف الروسية الإيجابية ماذكرته وزارة الخارجية الروسية في بيان لها نُشر على موقعها: أن (لافروف)(١) أعلن خلال لقائه برئيس الوزراء العراقي (حيدر العبادي) على هامش الدورة الـ(٦٩) للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، ثبات الموقف الروسي من استقلال العراق ووحدة أراضيه وسيادته، وأوضح البيان: أن "رئيس الحكومة العراقية" أعرب عن شكره لموقف روسيا المبدئي المتضامن مع العراق وشعبه، مشددا على حرص بغداد على مواصلة، وتعزيز التعاون مع موسكو في مختلف المجالات"، وكذلك كان للرئيس الروسي (بوتين) مواقف مشهودة وداعمة للعراق في حربه ضد الدولة الاسلامية في العراق والشام، ومنهما قالهفي اثناء لقاء اجرته معه قناة

١.لافروف يؤكد للعبادي دعم روسيا للعراق في مواجهة الإرهاب، قناة العالم الإيرانية على الرابط:
http://www.alalam.ir/news/1635776

(روسيا اليوم)، إذ قال: "ان روسيا هي من اول الدول المبادرة في الحرب ضد تنظيم "الدولة الاسلامية في العراق والشام"، لكن يوجد في التحالف الدولي غايات واهداف غير معروفة للجميع، ولروسيا بالذات، مؤكداً على ان روسيا ستنضم الى الحلف اذا عرفت هذه الاهداف والنيَات من امريكا ضد الدولةالاسلاميةفيالعراقوالشام(**١**).

وبهذا الصدد نتساءل :هل ان محاربة الدولةالاسلاميةفيالعراقوالشام مصلحة روسية؟ من المؤكد: أن الجواب سيكون إيجابياً، ذلك لان روسيا عانت من التنظيمات الإرهابية، ولاسيما في القوقاز والشيشان، وهي ليست بعيدة عن دائرة الاستهداف الإرهابي، وللدلالة على ذلك يمكن الإشارة إلى ان تنظيم «الدولةالإسلاميةفيالعراقوالشام» وجّه تهديداً مباشراً للرئيس الروسي (فلاديمير بوتين)، متوعداً إياه بـ«تحرير» شمال القوقاز(**٢**)، وأكد الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين): أن بلاده ستشارك في العمل المشترك الخاص بمكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي، وفي معالجة قضايا أخرى، مثل: استشراء الأوبئة مشددا على ضرورة تعزيز ''دور ونفوذ'' القانون الدولي بعيدا عن العمل من أجل تلبية ''المصالح الأنانية'' للاعبين الآخرين على حساب مصالح بقية الدول، ودعا (بوتين) في الرسالة السنوية التي وجهها إلى الجمعية الاتحادية الروسية إلى: ضرورة احترام جميع اللاعبين في الحياة الدولية مبيناً أنه بهذا الشرط يمكن أن تحمي القوانين الدولية الناس من النزاعات الدموية(**٣**).

الموقف الروسي تجاه التحالف الدولي ودوافعه:

تذرعت موسكو بالدفاع عن مبادئ القانون الدولي، والحرص على دور الأمم المتحدة،وأهمية سيادة الدول واستقلالها، ومن هذا المنطلق كان إصرارها على اصدار قرار دولي من مجلس الأمن

---

١. وزير الدفاع يزور موسكو ، موقع عراق القانون على الرابط:–
: **http://www.qanon302.net/news/2014/07/23/26720**

٢. بوتن : روسيا ستلتحق قريبا بالتحالف الدولي. وكالة انباء براثا على الرابط:
http://burathanews.com/news/249412.html

٣. بوتين: سنشارك في العمل المشترك الخاص بمكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي، الوكالة العربية السورية للأنباء على الرابط: **http://www.sanasyria.org/%D8**

يشرعن الحملة الأخيرة ضد "الدولة الاسلامية في العراق والشام"، لكنها بدت وكأنها تتراجع عن هذه الركيزة نحو ركائز أضعف، على غرار ضرورة مكافحة الإرهاب بشكل عام، وبصورة منهجية وليس مكافحته هنا ودعمه هناك أو مكافحته بهذه الصورة والسكوت عنه بصوره الأخرى، ويمكن القول، أن هناك اتجاهين يقف خلفهما الموقف الروسي من التحالف الدولي ضد داعش، ويتمثل هذين الاتجاهين في الآتي:

- التشكك من الاستراتيجية والأهداف الأمريكية من التحالف: وذلك انطلاقاً من اكتناف الاستراتيجية الأمريكية الكثير من الشكوك، سواء في بعدها السياسي أو العسكري.
- هل يمكن عدَ استمرار وجود "الدولة الاسلامية في العراق والشام" و"النصرة" مصلحة روسية؟: فمنذ اندلاع الحراك الشعبي في سوريا أو ما يسمى بـ(الثورة السورية)، منتصف آذار/ مارس من العام ٢٠١١، والجبهة الروسية وصراعها مع الجماعات الإسلامية المتطرفة في منطقة القوقاز خامدة تماماً، ويبدو أن الجهاديين المتطرفين، قد ركزوا جهدهم ضمن تنظيمي:"النصرة" و"داعش" في سوريا والعراق، ونسوا روسيا، كما أنهم لم يوجهوا أية ضربات انتقاميةلروسيا ومصالحها، عقاباً لها على تورطها في سوريا طيلة الأعوام الأربعة الماضية، بدعمها نظام الأسد، وعليه فإن استمرار الحرب في سوريا، كما أن الارتباك والقلق والتردد الذي تعيشه إدارة أوباما خلال حربها ضد الدولة الاسلامية في العراق والشام هي مصلحة روسية كبرى، وموسكو لا تجني ثمار ذلك في سوريا وحسب، بل في أوكرانيا والقوقاز أيضاً.

الخاتمة والاستنتاجات:

بات العراق بعد احتلاله عسكرياً في العام ٢٠٠٣، ساحة مفتوحة للقوى الدولية والاقليمية، واستغلت القوى الداعمة للإرهاب، والجماعات المسلحة المتطرفة هذا الوضع، واستباحت أرضه وشعبه لتحقيق اهدافها الظلامية الى جانب قيامها بمهاجمة القوات الأمنية والمنشآت الرسمية والمدنية، فضلاً عن قتل وترويع السكان المدنيين، واحتل موضوع الارهاب في العراق بُعداً أكثر أهمية بحكم معاناته من مختلف صور الجرائم الارهابية، وتحت مسميات وذرائع مختلفة، استهدفت أمنه وشعبه ووحدته الوطنية.

إن الأحداث الدامية التي وقعت في العراق، والأعمال الإرهابية التي عصفت بمناطق مختلفة من أرجاء البلاد، تدعو المجتمع الدولي والمهتمين بالشأن الإنساني الوقوف وقفة حقيقية من اجل إعطاء الوصف المعالج لهذه الأعمال الإجرامية، وأن تكون الوقفة بمستوى المسئولية تجاه الشعب العراقي والإنسانية جمعاء، وان التخوف من تنامي قوة الجماعات الارهابية هو الذي دفع بالحكومة العراقية الى طلب العون والمساعدة من المجتمع الدولي لمكافحة هذه الجماعات ومنع تمددها وانتشارها.

لقد تناول الباحث عن طريق البحث الدورالدولي في دعم العراق، وفي مقاومته للإرهاب، وتمدد ما يسمى بـ(الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش)) باحتلالها أجزاء مهمة من العراق وسوريا، بدءا من القرارات التي أصدرها مجلس الأمن والمواقف الدولية المشهودة، مروراً بالتحالف الدولي العسكري الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، والمتمثل بالدعم الجوي والتدريب والتسليح،وقد سلط الباحث عن طريق البحث على الدور الروسي،كون روسيا الاتحادية تَعد احد الأقطاب الدولية المهمة الداعمة للعراق، وترتبط معه باتفاقات وعلاقات تعاون وتسليح، فضلا عن المواقف والمساندة للعراق في المحافل والمؤتمرات الدولية.

وقد توصل الباحث عن طريق بحثهالى استنتاجات عدة كان أهمها الآتي:

- ان قضية محاربة الارهاب مسألة عامة لاتخص دولة معينة بذاتها أو منطقة معينة، بل أضحت معضلة عالمية تتطلب وقوف المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته لمحاربته وتجفيف منابعه.
- ان "التصدي للتطرف العنيف" يشكل عنصرا ضروريا في التوصل إلى رد أكثر فاعلية للقضاء على ظاهرة (المقاتلين الإرهابيين الأجانب).
- تطوير المنظومة القانونية الدولية المتعلقة بالإعلام، والعمل على حظر الخطاب الاعلامي المحرض على العنف والكراهية والإرهاب والأنشطة الدعائية التي تروج وتدعم الجماعات الارهابية.
- ضرورة عد مربط الإرهاب بأيديناً وجنسية أو حضارة، أو طائفة، وعلىالدول مسئولية في منع تنقل الإرهابيين أو الجماعات الإرهابية بواسطة إتخاذ التدابير الفعالة للسيطرة على الحدود والمتعلقة بإصدار أوراق الهوية أووثائق السفر.

ـ ضرورة الاستجابة لدعوة العراق لدول التحالف الدولي وروسيا الاتحادية، لدعم جهده الحربي، وبناء قدراته وتدريب قواته الأمنية، ودعمه في جميع المجالات الانسانية، ومساعدة النازحين والمهجرين، ومنع تدفق المقاتلين الاجانب، وايقاف تمويل الارهابيين.

ونخلص الى القول: بأنّ المعركة ضد الارهاب تعد معركة تاريخية فاصلة تتعلق بوجود العراق وشعبه ومصيره ووحدته، وعليه نرى: ضرورة تحرك ممثلو الشعب في مجلس النواب، فضلا عن الحكومة العراقية وفي مقدمتها: الدبلوماسية العراقية، وبفاعلية مكثفة وعلى مختلف الساحات الدولية لحشد الدعم الدولي، وبشكل أكبر مما هو عليه الآن، واستثماره والاستفادة من القرارات الدولية التي صدرت عن مجلس الأمن والمؤتمرات والاجتماعات الدولية المختلفة من أجل الإسراع في حسم المعركة بأقصر مدة زمنية ممكنة وبخسائر أقل وعدم اطالتها، لما لهذه الإطالة من مردودات عكسية يتضرر من جراءها الشعب العراقي عموماً، وفي مقدمتهم المواطن العراقي في المحافظات والمدن التي تمدد اليها الارهاب وهجر منها، أوالخاضع بقوة السلاح لحكم واحتلال وسطوة وجرائم هذه الجماعات الارهابية.

International role in the fight against terrorism in Iraq, Russia is a sample

:Assistant Professor: Waleed Hassan Mohamed

Abstract:

Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad
The search displays to international efforts to counter terrorism and eliminate it by reaching international agreements and protocols and resolutions of UN limit this phenomenon, through including exposed to Iraq of terrorism and aggression targeting its security and its people and national unity, and the role of international support Iraq in its resistance to terrorism, and the formation of the international military coalition , as well as pledges of the parties to the coalition and the international community to support Iraq in its war against terrorism, and the goal now is the so-called (the Islamic State in Iraq and the Levant, (Daash)), has addressed the research and highlighted Russia's role in support of Iraq and its support in the war against terrorism, the fact that Russia is one of the electrodes international mission in support of Iraq, which is associated with the task of armament agreements and commitments